الفصل الأول

منابع الثورات الأربع

لا أشك في أننا جميعا ندرك أننا نعيش في أكثر العصور الثورية نكبة على الإنسان في كل تاريخه. فمن عادة الإنسان أن يفكر في الثورة على أنها حدث واحد، أو على الأقل سلسلة من الأحداث مرتبط بعضها ببعض، ولكننا في واقع الأمر نعيش في عشر أو عشرين من مثل هذه الثورات، وكلها تغير أساليب حياتنا، ونظرتنا إلى الأشياء، بل تغير كل شيء بحيث لا نتعرف عليه، وتغيره بسرعة.

وما أريده هنا هو أن أتابع بعض هذه الثورات في أثرها على بيئتنا وعلى أسلوب حياتنا. وبما أنه لا يسعني أن أتناولها جميعا، فقد تخيرت أربعا منها يبدو أنها تنسج خيوطها حول حياتنا في كل ناحية من نواحيها.

وأولى هذه الثورات، ولعلها أكثرها إغراء، إنما تبدأ في مجال الأفكار. وقل أن يثير هذا دهشتنا، لأن الأفكار هي الدوافع الأولى للتاريخ، إذ أن الثورات تبدأ عادة بالأفكار. فبأفكارنا نغير أسلوب حياتنا، وأسلوب تنظيمنا للمجتمع، وأسلوب ممارستنا للأشياء المادية.

فلنبدأ إذن بفكرة ثورية تعمل الآن في العالم كله من أوله إلى آخره، وأعنى بها ثورة المساواة:

المساواة بين الناس وبين الأمم ، هذه العبارة خالية من كل زخرف ولا يمكن الإفاضة في مناقشتها، ولا يتسع الوقت للكشف عن كل ما تتضمنه المساواة بين الناس. فمن ناحية ليس هناك مجتمع يعرف بعد معرفة تامة ماذا تعنيه مثل هذه المساواة. هل هي مجرد التست ، بين الناس فحسب؟ أم هل هي تعني عدم المبالاة بالتفوق؟ وهل يمكن الجمع بينها وبين السبل المعقولة للقيادة والإشراف؟ وإذا كان لشخص ما أن يحكم ويتولى القيادة، وإذا كان للعوائق الخارجية التي تقف في طريق المساواة أن تزول– كالحسب والنسب، وملكية الأرض، والثراء، والميراث– فهلا يخلق حكم العقل والقدرة وحدهما نوعا من أرستقراطية الجدارة أو الذكاء الرفيع، وهو في النهاية أكثر بعدا عن المساواة من نظام يتطلب أساليب أقل صرامة وأكثر مرونة لتعبئة الطبقة الحاكمة؟ هذه كلها أسئلة مثيرة للانتباه يجدر متابعتها، وكثير منها وثيق الصلة بالمسائل الدولية في أيامنا هذه. فمثلا تعبئة القيادة من بين من سلبت أملاكهم باسم المساواة تضفي قوة عظيمة على الشيوعية، حيث إن من سلبت أملاكهم يكونون الغالبية العظمى في كل الأمم النامية. ولكن يجب أن يكون لبحثنا حدوده، فنحن هنا نعني مبدئيا المساواة باعتبارها قوة تعمل على التغيير الاجتماعي والاقتصادي والقومي.

إننا نعلم أن الرغبة الملحة عند الناس في أن يروا أنفسهم مساوين لغيرهم من الناس، دون تفرقة بسبب الطبقة أو الجنس أو العنصر أو القومية، هي أحدى القوة الدافعة في يومنا هذا. وأنا أعتقد أنها أحد الجذور العميقة المتأصلة لقوميتنا الحديثة، وإن كنت بطبيعة الحال لا أقلل من شأن الجذور الأخرى للقومية مثل روح الجماعة واللغة المشتركة والتاريخ المشترك. ولكن حين تنظر الدول إلى المجال الدولي، ينبعث الكثير من قوة قوميتها من الإحساس بأن جاراتها لا تفضلها في شيء، وأنها يجب أن تتساوى معها في الحقوق، أو بعبارة أخرى تطلب المساواة بها. أن الأمم المتحدة بأكملها بمبدئها القائل بأن: "لكل دولة صوتاً" تعكس صدى هذه القومية القائمة على مبدأ المساواة، ومبدأ حق تقرير المصير، وهو أمضى أسلحة القومية حين تتداعي الإمبراطوريات القديمة، هو في جوهره مطالبة الشعوب الجديدة بالمساواة القومية مع الدول الأقدم منها. ولهذه السبب نلقي القومية اليوم وقد اتخذت شكل المساواة إلى حد كبير– مساواة الأمم بعضها بالبعض، والمساواة في المكانة والهيبة. وهي تتأتى من عدم الخضوع لسيطرة الأمم الأخرى. وهذه من أقوى الدوافع في عالمنا اليوم، فعندما نبحث موضوع القومية فإني أظن أنه من الصواب أن نربطه بفكرة المساواة.

أما الثورة الثانية فتتعلق أيضا بالأفكار: فكرة التقدم، وإمكان التغير المادي الذي يؤدي إلى عالم أفضل ليس فيما بعد بل هنا والآن. وهذه الروح الدنيوية، إذا شئتم، وهذا التأكيد على الطيبات والفرص المتاحة في هذا العالم، هي قوة جذرية أخرى تعمل عملها في عامنا الحاضر.

وأما الثورة الثالثة فهي ثورة بيولوجية في طبيعتها، وأعني بها الزيادة الهائلة المفاجئة في المعدل الذي يتكاثر على أساسه الجنس البشري على سطح البسيطة.

وأما الثورة الرابعة، وربما كانت أكثر الثورات إغراء في يومنا هذا، فهي تطبيق العلم والادخار– أو رأس المال– على كل العمليات الاقتصادية في مجرى حياتنا، وإن يكن التطبيق في الواقع أوسع مدى، إذ أننا قد بدأنا نطبق العلم والحكمة على كل صور حياتنا تقريبا: على الإدارة العامة، وعلى إدارة المشروعات، وعلى السياسة وعلى الاجتماع، بل وعلى الثقافة والفنون.

هذه الثورات الأربع– المساواة، الروح الدنيوية، المعدلات المرتفعة للمواليد والانطلاقة نحو التغير العلمي– ابتدأت كلها في المنطقة المحيط الأطلسي الشمالي، أي في تلك الدول التي تحيط بالمحيط الأطلسي الشمالي. ذلك أن بريطانيا وغرب أوروبا وأمريكا الشمالية بعملها وتوسعها معا قد خلقت نوعا جديدا من المجتمع البشري. فقد حدث نوع من التحول، ولم نعد نحن في منطقة الأطلسي نشاطر الشعوب المتخلفة والصاعدة أسلوب حياة متصل، لأن أيا من هذه الثورات الأربع لم تكن تعمل بكل طاقتها في مجتمعات هذه الشعوب التي لم تكن لديها إلا فكرة بسيطة عن المساواة، ولم يكن هناك في الماضي دافع قوي إلى التقدم المادي العام، وكان ضغط السكان يتبع دورة منتظمة من المجاعة والشبع، ولم يتسم إلا بالقليل من ظاهرة التفجر التينشاهدها في أيامنا هذه. وفوق كل ذلك لم

يكن لدي المجتمعات التقليدية إلا القليل من الادخار، وأما العلم فلم تكن على شيء منه في حقيقة الأمر.

وبنفس هذه المظاهر خلقت هذه التغيرات، التي تفصلنا عن كل الصور السابقة للتنظيم الاجتماعي، في العالم الذي يحف بالمحيط الأطلسي ما لا يمكن تسميته إلا بأنه نوع جديد من المجتمع البشري.

ولست أدرى ما إذا كان لأي امرئ أن يقول عن هذا المجتمع الجديد إنه أسعد من غيره بشكل بيّن. وأظن أحيانا أن الناس يتساءلون هل يجوز القول بأن هذا المجتمع أكثر تحضرا من غيره. غير أن هناك أمرا واحدا لا يقبل الشك بأية حال، وهو أنه أكثر ثراء إلى أبعد الحدود. ذلك أن ما حدث في ذلك الجزء من العالم الذي يحف بالمحيط الأطلسي الشمالي هو أن حلقة متصلة من المجتمعات قد برزت إلى حين الوجود، ولها تحت تصرفها من الثروة والموارد الاقتصادية أكثر بما كان معروفا من قبل في تاريخ الإنسانية.

هذا هو التغيير الثوري العميق الذي أسهمت فيه كل الثورات الأخرى الفرعية. وبما أن كل الأمم لم تدخل بعد في نطاق هذه الثورة، أو بالأحرى هذه السلسلة من الثورات، وبما أن هذه الأمم جميعا بلا استثناء ترغب كل الرغبة في ذلك، فإن التمييز بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة هو أحدى المسائل الكبرى السياسية والدولية التي تشغل الأذهان في القرن الحالي.

وهنا نتساءل: كيف أنتجت هذه الثورات الأربع، بعملها مجتمعة، هذا التحول إلى نوع من المجتمع جديد كل الجدة، المجتمع الغني أو المزدهر؟ وكيف استطاعت هذه الثورات بإعادة تشكيل الصور التقليدية للنظام الاجتماعي أن تنشئ نوعا من المجتمع يختلف اختلافا بيتنا عن أي مجتمع سبقه؟ لنبدأ بثورة المساواة التي تستمد أصولها من تقليدين من التقاليد المتأصلة في المجتمع الغربي:

النظرة الإغريقية إلى القانون، والنظرة اليهودية المسيحية إلى النفوس البشرية على أنها سواسية أمام الله. فبالنسبة للإغريق يعد جوهر المواطنة، وهو ما كان يميز دولة عن البرابرة في خارجها، أن الناس كانوا يعيشون في المدينة الإغريقية حسب تعاليم القوانين التي ساعدوا هم أنفسهم على وضعها. ومع أن هذه لم تكن نظرة كاملة عن المساواة، لأن العبيد والنساء كانوا مستبعدين من هذه النظرة، فإن المواطن كان يستمتع بالمساواة مع رفقائه أمام القانون، وكان القانون هو الدرع النهائي الذي يحفظ عليه المساواة ويخلع عليه المهابة تجاه الطغيان أو التهديد ، سواء كان طغيان زعيم بمفرده أو طغيان أغلبية تحكمية، وهو ما يحتمل أن يكون أشد خطرا.

وهنا يمكن أن نجد أول مظهر في تاريخ الإنسانية لتعريف حقوق الإنسان معبرا عنها بحقوقه إزاء حكومة تفرض سيادتها بصورة خطيرة.

وأما حالة المساواة الأخرى فتعرب عنها "الميتافيزيقية" المسيحية التي ترى النفوس جميعا متساوية أمام الله. ففي خلال العصور الوسطى كانت

الكاتدرائية والكنيسة مربيتي الرجل العادي، وكان الموضوع المحبب إلى النفوس في تلك الأيام هو يوم الحش، ولذلك نراه منحوتا فوق أبواب الكاتدرائيات أو منقوشا على الحوائط الأقل فخامة لكنائس الأبروشيات. ومن هذين المنظرين اللذين يمثلان السعادة والشقاء تولد في الناس الإحساس القوي الواضح بالمساواة بين البشر. وكان من بين من كتبت لهم السعادة الرعاة والفلاحون والحطابون والنجارون، ومن بين من انحدروا في أغلب الأحيان إلى حضيض البؤس الأبدي والعذاب الأليم الملوك والأمراء والأساقفة والدوقان. وهنا نجد الجذور العميقة للمساواة، وقد عبر عنها أروع تعبير وبروح من التناقض: الاعتقاد بأن النفوس البشرية سواسية أمام الله، ولذلك تكون المساواة فيما بينهم كامنة في النفوس، و "ميتافيزيقية" لا تعتمد على أهواء الطبقة أو العنصر أو الثقافة.

ومن الواضح أنه لو غرس أي امرئ فكرة ثورية كهذه في نفوس أفراد المجتمع لتعذر عليه إدراك مدى ازدهاره ومدى التنوع في النمو الذي يعقب غرسها. على أن أحدى نتائجها على مدنيتنا الغربية جديرة بالدرس والتمحيص بنوع خاص، وأعني بها ظهور بعض الأفراد والجماعات ووصولهم إلى مكانة مرموقة في المجتمع، مع أنهم لم يشقوا طريقهم بنجاح في معترك السياسة في أية مدنية أخرى.

ومنذ فجر التاريخ يمكن القول في إيجاز إن الحكام ذوي السلطان كانوا هم الملوك والكهنة يحميهم المحاربون. وكثيرا ما كان هؤلاء المحاربون يكافأون على خدماتهم بإقطاعيات من الأرض، كما كانت الحال في أوائل

العصور الوسطى في أوروبا .أو كان الدخل من الأراضي يخصص لموظفي البلاط والمستشارين باعتباره مصدرا للدخل، كما كانت الحال في الهند. وهكذا أصبحت الزعامة السياسية في المجتمع وقفا على رجال البلاط وملاك الأرض. وفي مثل هذه المجتمعات– ومعظم المجتمعات التقليدية شبيهة بهذا النمط– كان التاجر بالضرورة شخصية تافة.

ومازال هذا الطابع الإقطاعي القديم سائدا في بعض أجزاء أمريكا اللاتينية وآسيا حتى يومنا هذا. ولكن ما أن قضت أوروبا شطرا من العصور الوسطى حتى أخذت صورة جديدة في الظهور.

ذلك أن تقسيم السلطة بين البابا والإمبراطورية، وهما على رأس المجتمع، وجد احتمال بدء تعدد السلطات في سائر أوصال النظام الاجتماعي.فاستولت الجماعات الفرعية– الأمم والمدن والكوميونات والمؤسسات– على السلطة اللازمة لعملياتها وحددت معالمها على أساس القانون ودافعت عنها باسم المساواة في الحقوق. وفي مثل هذا المجتمع استطاع التاجر أن يمارس سلطة حقيقية وأن يستمتع بضمان حقيقي لعمله وتجارته ومدخراته. وقد حددت المواثيق الممنوحة للمدن حقوقه في الحكم الذاتي، ولذلك نرى ابتداء من القرن الرابع عشر أن الملك كان يستدعيه ليتشاور معه– عن طريق البرلمان– قبل محاولة فرض أيه ضريبة على ثروته للأغراض القومية.

وهذه التطورات أضفت على المدن، بتجارها وصيرفييها والطبقات المتوسطة الناشئة نوعا من الاستقلال لك ينعموا به في أي مكان آخر.

فلم يحدث قط أن آية شخصية في "دلهي" أو "كانتون" كان لها من المكانة والتأثير والحقوق ما كان لعمدة لندن في إنجلترا أو عمدة غنت في بلجيكا. ولولا ما كانت طبقة التجار تستمع به من ثقة بالنفس وبالأمن، لاستحال التطور الذي حدث فيما بعد مفضيا إلى نشوء المجتمع الرأسمالي.

ولكن روح المساواة، بطبيعة الحال، لم تتوقف عن أن تعمل عملها بعد ما رفعت الطبقات المتوسطة إلى المستوى الذي يجعل لها تأثيرا فعالا. لقد واصلت هذه الطبقات عملها على التأثير في بقية المجتمع، ومازالت تعمل حتى اليوم. ففي الحرب الأهلية بإنجلترا كان "جون ليبورن[1]"، وكان جنديا ينتمي إلى الجناح الأكثر تطرفا في جيش كروميل، هو الذي أعرب بنزعة تقليدية عن الاتجاه الذي كان مسيطرا على الدوائر السياسية طوال القرون الأربعة التالية، حين قال: "إن أفقر فقير في إنجلترا له حياة يحياها كأغنى أغنيائها". ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه العبارة القوة المحركة للثورات التي لا تقع تحت حصر، فإنها تتضمن نمو الاشتراكية، وهي السيف الماضي لتنظيم اتحادات العمال، وتحرير العمال على إثر ظهرو الطبقات المتوسطة، والفكرة الشاملة عن دولة الرفاهية في الآونة الحديثة. غير أننا لا نرى هذه العملية، لأننا، كما ذكرت آنفا، لا نعرف ما يمكن أن

---

[1] John Liburne

تكون عليه المرحلة النهائية للمساواة. هل هي مساواة المستويات، أم هي تكافؤ الفرص، أم هي تعني مجتمعا تسوده المحبة بدلا من أن تحكمه القوة؟

إننا وإن كنا لا نعرف الإجابة عن هذه الأسئلة، ولكننا نعلم عن يقين أن روح المساواة تتغلغل في كل جانب من جوانب مجتمعنا فتحرر طبقات جديدة، وتطلق قوى سياسية جديدة من عقالها على المسرح الكبير للتاريخ.

والآن يجدر بنا أن نتساءل: ما هي الأمور الأساسية التي كانت هذه الطبقات الجديدة تريدها وهي تطالب بتحررها؟ وعند هذه النقطة نلتقي بالفكرة الثانية من أفكارنا الثورية، وهي ما يمكن أن تسمى بالاهتمام الزائد بأمور هذه الدنيا، في عملياتها وفي قوانينها وفي بنيانها وفي الوسائل التي يمكن إعدادها للعمل، ثم تحويلها طبقا للأغراض والأهداف الإنسانية– وبعبارة موجزة– في العالم باعتباره ميدانا للعمل والجهد حيث يمكن إشباع الحاجات وتحقيق الأحلام.

إن هذه الأفكار تنبع أساسا من تراثنا المثلث: الفكر الإغريقي واليهودية والمسيحية. فمن النظرة الإغريقية للقانون اكتسب العلم ثقته الأساسية بعالم مادي، بلغ من النظام وإمكان التنبؤ بما يحدث فيه مبلغا يكفي للكشف عنه . ومن التراث الديني، اليهودي المسيحي، انبثقت الفكرة القائلة بأن الخليقة كلها من صنع الله، وبهذه المثابة لابد أن تكون ذات أهمية وقيمة عظيمتين. وكان الأمر الإلهي لبطرس (أحد تلاميذ

المسيح): "ما طهره الله لا تدنسه أنت "، بالرغم من الميل إلى التشاؤم الديني، والمسيحية لم ترفض قط شيئا يأتي من يد الله باعتباره وهما وخيالا. بيد أن المجتمعات الأخرى تنقصها هذه النظرة الجوهرية إلى قيمة المخلوقات. فالثقافة الهندوسية، مثلا، تعتبر العالم وهما (مايا)، رقصة محمومة لمظاهر عابرة تخفي وراءها الحقيقة الخالصة للكائن الذي لم يخلقه أحد.

ولعل أقوى انفصال للتقاليد الغربية عن الأفكار الأساسية للدنيات الأخرى إنما يكمن في تصورها للحقيقة على أنها رواية محزنة تنكشف أحداثها، أو أنها حديث مروع يدور بين الله والإنسان الذي يتوج عند نهاية لا يمكن أن يدركها العقل، نهاية تفيض بالسؤدد والبركات. فكل المجتمعات القديمة تشعر بأنها موثوقة برباط مشدود إلى "عجلة الأسى" التي تدور ولا نهاية لدورانها. أما فصول السنة، وهي دورة الحياة، ونظام الكواكب السيارة فإنها تكشف جميعا عن عودة الأشياء إلى أصولها، ودورة الحياة في مدارها الذي يحدده القدر. لقد كان ماركوس أوريليوس، أحكم أباطرة الرومان، يعتقد أن الإنسان إذا بلغ سن الأربعين يكون قد خبر كل ما في الحياة، فلم تكن ثمة نظرة إلى الحقيقة على أنها تدرج نحو إمكانيات جديدة، ولم ين ثمة فهم للمستقبل على أنه أفضل وأكمل من الحاضر، وهو ما كان من الممكن أن يخفف من قوة الإيمان بالقضاء والقدر الذي كانت تقوم على أساسه المدنية القديمة. ولم يحدث أن أشرق في قلوب البشر الأمل الوضاء في المستقبل، أول ما أشرق، إلا في التعاليم المسيحية واليهودية. فالمسيحية تعبر عن الأمل بتعابير دينية قوامها خلاص النفوس البشرية،

ولكن على مرور القرون تحولت الفكرة إلى عبارات تتعلق بالعالم الحاضر، بل تحولت إلى الفكرة السائدة عن التقدم، عن امضي قدما إلى الأمام، عن القدرة على رؤية وميض الأمل، وعن العمل على تحقيق مستقبل أفضل، لا في عالم الخلود، بل في عالمنا الذي نعرفه هنا والآن.

ولنبحث الآن في أثر هذا التقدير للأشياء المادية، مقترنا بالأمل الباسم في المستقبل، على ناحية من نواحي المجتمع الغربي. وأعني بها النظام الاقتصادي. عندما أقل نجم العصور الوسطي ودنت من نهايتها، وشعر التجار بأن مكانتهم ترتفع، وفرصهم في الحياة تزداد، نراهم قد وجدوا في التقاليد المسيحية تلك العناصر التي كانت تلائم نظرتهم وظروفهم على أفضل وجه. فإذا كان هؤلاء التجار يعارضون البذخ الذي كان ينعم به رجال البلاط الملكي، والخمول والتراخي في حياة الرهبان، وهو ما كان معترفا به علانية، فقد قاموا يبشرون بإنجيل جديد هو إنجيل الجد والعمل، وكانوا يثنون على القيم الدينية لما يقوم به الناس في بيوت المال والمصانع، وفي المزارع والحقول، كما كانوا يتطلعون إلى مجيء الملكوت الذي يتحقق بالعمل والجهد والنجاح المادي، ولأن أحدا لا يساوره الشك في أن النتيجة المترتبة على ذلك هي إضافة شحنة هائلة من الطاقة إلى الدافع على العمل والإنتاج في مطلع العصر الرأسمالي.

ولكن كانت لا تزال هناك حدود للنزعة المادية للتجار إذ بوصفهم عمالا جاهروا بعدائهم لعالم يستفحل فيه داء الخمول والدعة. ذلك أن اقتناء الثروة شيء، أما إنفاقه على حياة صاخبة فشيء آخر. ولذلك فقد

تراكم رأس المال لذي هؤلاء التجار، بدلا من إنفاقه على حياة صاخبة مترفة، بل إنهم أمعنوا في استخدام رأس المال المتراكم لديهم، وبذلك كان هذا القيد الذي ورد على طريقه إنفاق الثروات المتجمعة لدي التجار أحد الجذور التي انبثقت منها عادة الادخار على أوسع نطاق. إذ بدون الادخار لم يكن من الممكن قط تركيم رأس لمال بالقدر الكافي للنظام الاقتصادي الحديث. وهكذا أصبح العمل والصرامة في الحياة والصورة العلمانية المتزايدة للأمل المشرق نواة طيبة لبنان مجتمعنا الجديد، وبشائر للعصر الثوري الذي تصبح فيه الرغبة في الأشياء الأفضل "وثورة التوقعات المتزايدة" على حد تعيين المستر ادلاي ستيفنسن، شائعة في سائر أرجاء العالم.

وقبل أن نترك هذه التحولات في الفكر الغربي ينبغي أن نبحث إلى أي مدى عملت المساواة والتقدم المادي على التوسع في مفهوم الأمة. فلا شك أن الدافعين الأساسين الكامنين اليوم وراء فكرة القومية، وبخاصة في الأقاليم الناشئة، هما المساواة والتقدم المادي. وعلى الرغم من ذلك، فالقومية بهذه المثابة متأصلة تأصلا عميقا في شئون بني البشر بحيث يجب أن نقف عندها قليلا لندرسها في معانيها الخاصة. إن القومية تبدأ بالقبيلة، والقبيلة أقدم المجموعات البشرية، وهي مجتمع كامل تربطه معا روابط القرابة والدم، وكثيرا ما يدفعه إلى العمل الشعور بوجود مصالح متنازع عليها مع القبائل الأخرى التي تحاربها تنافسا على ميادين الصيد ومناطق الرعي، وعندما يصعب فض النزاع تنشب حروب الإبادة بما يصحبها من مآس وأهوال.

ولا يزال هذا التنظيم الأصلي للبشر قائما في أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية، ويسهل تحوله إلى العنف والتدمير، كما دل على ذلك انهيار الكونغو. وأما في القارات الأخرى فقد نشأت وتطورت صور من التنظيم السياسي أوسع نطاقا. وهنا ننتقل من القبيلة إلى مجموعة من القبائل ثم إلى اتحاد قبائل مختلفة تحت أسر حاكمة أو إمبراطوريات ظافرة. وفي هذه الدول الأوسع نطاقا تضعف روح الإحساس بقرابة الدم، وتحل حروب الفتح الإمبريالي محل حروب الإبادة القبلية.

وتقوم الجيوش الخاصة مقام جموع الشعوب المسلحة. وفي كثير من أجزاء آسيا، ولسنوات طويلة تحت حكم الإمبراطورية الرومانية في أوروبا غيرت الحروب زعامة الدولة وتوزيع السلطة، ولكن حياة الفلاحين في القرى والمدن استمرت على حالها دون أن يحدث بها إلا قليل من الاضطرابات نسبيا. ففي الأنحاء الشمالية للهند مثلا وبعد سقوط الحكم الإمبريالي المنظم، ظل أمراء راجبوت يحاربون بعضهم البعض بلا انقطاع، في حين أن القرى لم تقم في الحقيقة بأي دور في شن هذه الحروب.

وبدأت نهاية انقطاع الصلة نسبيا بين الحاكمين والمحكومين حين عاد الإحساس الجديد بالأخوة وصلة الرحم والتماسك إلى المجتمع السياسي في غروب أوروبا قرب نهاية القرون الوسطى، إذ بدأت أوروبا في ذلك الوقت تستعيد المعنى القبلي للدولة تقريبا، بعد أن كان قائما على الأسر المالكة. لقد كانت أسرة البلانتاجينيت[٢] وأسرة الكابيت[٣] رمزا للشعوب

---

(٢) Plantagenets
(٣) Capets

التي تحكمها وفائدة لها، ولكن نظرا للتوافق في اللغة وفي الحدود في غرب أوروبا بدأ الناس يكتشفون مرة أخرى معنى القرابة الذي كان يستند إلى ما كانوا يشعرون به أو ما يسمى بالوحدة العائلية العضوية. ومن ثم فالدولة القائمة على أساس الأمة تضم بعضا من العنصر القبلي الذي يعمل على مستوى أكثر تعميقا وأكثر تنظيما.

ولقد كان لهذا المفهوم القبلي للأمة آثار بالغة الأهمية سواء على تطوير الاقتصاد الحديث أو على تنمية علاقات الغرب مع بقية العالم. فالمجتمع الرأسمالي الحديث يحتاج إلى نطاق معين للسوق، وقد وفرت الدولة إطارا يكفي في تماسكه لأن يجعل منها سوقا مكبرة، فكان التجار يشعرون بأن لديهم وحدة مشتركة يعملون في نطاقها، ولذلك كانوا ينتقلون من سوق القرية أو الضيعة أو وادي النهر، وهي سوق مقيدة بقيود شديدة، إلى السوق الكبرى على مستوى الدولة، كما كانوا ينتقلون بكل ما أوتوا من حمية واندفاع لأنهم كانوا يتنافسون مع الدول الأخرى التي كانت تنمي أسواقها بنفس المعني، مثل التجار البريطانيين في تنافسهم مع التجار الفرنسيين، والتجار الفرنسيين في تنافسهم مع التجار البرتغاليين، وهلم جرا. فالدولة قد حددت السوق، ومن ثم ساعدت مصالح السوق على التقليل من شأن القومية المجردة.

ولم يكن أثر المصالح السوقية مقصورا على غرب أوروبا، ذلك لأن المنافسة الشديدة أدت إلى الاندفاع الكبير نحو غزو الأسواق، مما أفضى إلى السيطرة الاستعمارية لهذه الدول الغربية ذاتها على معظم بلاد العالم.

غير أن العرب كانوا قد اتجهوا صوب آسيا للمتاجرة فيها قبل وصول الغربيين بعدة أجيال، ولكن تجارتهم كانت سليمة ولم تتعرض كثيرا للسياسة المحلية. أما ما جلبه الغربيون معهم إلى هذه البلاد فهو التنافس الحاد على الأسواق الجديدة، في عزم وإصرار لقطع الطريق على الدول الأخرى في سعيها لجني أرباح التجارة الجديدة في ربوع الشرق. وأدى هذا النضال إلى السيطرة على البحار. وإذا تتبع المرء هذه العملية عن كثب في مناطق مثل إندونيسيا أو الهند، أمكنة أن يرى كيف أن تصميم الهولنديين على طرد امرئ آخر خارج هذه المناطق، أو تصميم البريطانيين على ألا يسمحوا للفرنسيين بأن يحتفظوا بموطئ القدم، قد أدى فيما بعد إل نوع من الألاعيب والمناورات ومساندة الحكام المحليين، مما ترتب عليه تدريجا توسع سيطرة الاستعمار الغربي على المنطقة بأسرها.

وعند هذه النقطة من التحليل يصبح من اليسير بلا ريب أن نتفهم السبب الذي دعا إلى تأصل جذور القومية الحديثة على هذا النهج في الأفكار المتعلقة بالمساواة والتقدم. فالتجار الغربيون الذين تحولوا إلى حكام آسيا قد نقلوا معهم نزعتهم القومية الحادة برمتها إلى مجتمعات كانت لا تزال موحدة في غير إحكام باعتبارها دولا تخضع للأسرة المالكة الحاكمة أو الأباطرة. وهناك استقر هؤلاء التجار لجمع المال والمتاجرة ولإنشاء صناعة التصدير، ولإدارة بعض العمليات الاقتصادية التي تدعم الاقتصاد الحديث. لقد جر هؤلاء معهم نزعة الاهتمام بالتقدير والرفاهية المادية وبأمور هذه الدنيا. وهذه النزعات جميعها لم تكن معروفة في ربوع الشرق. ثم بدءوا يدفعون بالشعوب المحلية إلى التفكير على نفس هذا النهج.

وفي الوقت عينة خلق هؤلاء النجار رد فعل قومي ضد مزاعمهم القومية، ذلك أنه بحكمهم لجماعات أخرى باسم مصالحهم القومية الخاصة، قد علموا هذه الجماعات أن تري نفسها على أنها دول، وأن تطالب بالمساواة في حقوقها الخاصة. ففي الهند لم تكن هناك قومية حتى أثارتها بريطانيا بتعليمها الهنود المثل العليا للقومية، ولكنها في نفس الوقت كانت تحرم على الهنود حق تقرير المصير. لقد كان التقدم المادي والمساواة حافزين كبيرين على القومية في كل أنحاء العالم المستعمر. أما السبب فقد كان منطويا ببساطة على أن الغربيين لم يؤسسوا حكمهم ويحتفظوا به إلا على أساس التأكيد الذاتي والمنفعة الاقتصادية.

ويسوقنا ذلك إلى الثورة الثالثة من الثورات الأربع التي خلقت التحول في المجتمع الغربي. فمنذ القرن الثامن عشر فصاعدا، عملت العلوم الطبية الجديدة والتقدم المطرد في الصحة العامة– في اقترانها بتزاحم المزيد من الناس في المدن الجديدة– على إطالة الحياة وعلى إحداث ما يشبه الانفجار في معدل المواليد. لقد أثبت هذا الانفجار السكاني في الغرب بوجه عام، على أنه حافز على النمو، وحافز على الثروة وحافز على التنمية الاقتصادية. ويعزي السبب في ذلك عموما إلى أن خلق النظام الاقتصادي الحديث والتوسع فيه قد تحقق في الوقت الذي كان فيه الانفجار السكاني لا يزال في مرحلة الأولي. وفي الواقع استطاع الاقتصاد القومي أن ينمو مع نمو عدد السكان. بل إنه خلال القرن الثامن عشر جاء الوقت الذي كان فيه النقص في الأيدي العاملة سيضع حدا لنمو الاقتصاد القومي. وفي أمريكا القرن التاسع عشر كانت ضخامة الهجرة

أحد الدوافع الكبرى إلى النمو الاقتصادي. وفي العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين اقترن الكساد أولا في بريطانيا، وفي الولايات المتحدة بعدها، بنقص كبير في معدل المواليد. ومرة أخرى يبدو من المقطوع به أن بعض نواحي النمو في أمريكا تبعث عليها كثيرا زيادة عدد السكان. وهكذا يمكن القول إجمالا إن النمو الاقتصادي في الغرب تصحبه الزيادة في عدد السكان. أما لماذا تختلف الحالة في الشرق فسؤال ينم عن إحدى المشكلات الكبرى التي تواجه العالم، لأن معضلة زيادة السكان على الموارد لم تحدث في الغرب بعد، بل على النقيض من ذلك كان للتوسع في القوة العاملة الذي امتصه التوسع في النظام الاقتصادي أثره في توفير عنصر العمل اللازم لإنتاج السلع وقيام السوق لبيعها إلى المستهلكين.

والآن نأتي إلى آخر ثوراتنا الأربع وأكثرها انتشارا، وهي ثورة رأس المال والعلم، وتطبيقهما على عملياتنا الاقتصادية.

إن رأس المال إنما يعني الادخار، والادخار يعني الامتناع عن الاستهلاك. ولكن ليس ثمة من مبرر لتأجيل الاستهلاك أو الحد منه، ما لم يترتب على الادخار الزيادة في الاستهلاك فيما بعد، فمثلا إنتاج بذور أفضل أو تطوير صنع محراث أفضل يتطلب المزيد من الجهد والوقت والموارد، ولكننا نكافأ في النهاية بنتاج أفضل. وبعبارة أخرى يمكن أن يتزايد الاستهلاك نتيجة للجهد الإضافي.

أما ما يعاني منه المجتمع التقليدي فهو ببساطة كالآتي: إن معرفة الإنسان بكيفية سلوك الأشياء المادية لا تزال محدودة جدا، فهو لم يطور بعد عادة البحث العلمي وأدواته، ولم يقدم على التجارب للكشف عن الأساليب التي يمكن بموجبها تغيير المادة والاشتغال بها. هناك طرق قليلة معروفة لتحسين البذور، ولكن لم تجر محاولات كثيرة في سبيل صنع محاريث أفضل، إذ كان لابد لإنتاج المحاريث الأفضل أن تتبع الأساليب الفنية الأكثر تقدما وتهذيبا لمعالجة خام الحديد، وأن تجري التجارب على الحديد، أو الانتظار ريثما يمكن العثور على بديل لفحم الكوك. وقصارى القول إن حرارة الخشب وطاقة الريح والماء وسرعان الحصان ومهارة اليد لا تزال تمثل الحدود الخارجية للتكنولوجيا المحدودة النطاق إلى حد بعيد.

لقد كان التغيير العظيم الذي حدث في القرن الثامن عشر على الأخص بمثابة توسع هائل في الأساليب الفنية والتكنولوجيات التي أمكن تخصيص المدخرات لها. وقد حدث هذا التغيير بسبب التغير الثوري الذي قمنا ببحثه من قبل: اهتمام الغرب المتزايد بالأشياء المادية وبالأمور الدنيوية وبالكشف الهادف عن الحقيقة في صورتها المادية.

إننا نعتبر هذا الاتجاه قضية مسلما بها تماما إلى لحد الذي يسهل معه نسيان حداثة العهد به، وكيف أن أصوله تكمن كلها في مجتمعنا الغربي. ولعل الروح العلمية التي تنسحب إلى المعنى الإغريقي للقانون، وتبجيل المسيحية واليهودية لما صنعه الله سبحانه، أعمق خاصية تتميز بها مدنيتنا، إذ قل أن تقوم للعلم قائمة في المجتمع الهندوسي لأن المرء لا يخصص العمر

كله للكشف عن وهم أو خيال. كذلك لم يظهر العلم في الصين، لأنه على الرغم من وجود الحكومة المنظمة، والحكم الرشيد، والاهتمام الفكري الواسع المدى الذي يمتد إلى آلاف السنين الغابرة، فقد أدارت الطبقة الكونفوشية الحاكمة ظهرها للعلم، وفضلت أن تولي عنايتها للعلاقات الإنسانية والحياة المتحضرة المهذبة .

أما في الغرب فقد كان من شأن الحروب الدينية أن تحول الرأي العام المثقف إلى البحث في الأشياء المادية، وكان المأمول أن التصادم للأسباب العقيدية يمكن أن يترك جانبا. وترتب على ذلك أن المخترعين والقائمين بالتجارب في القرنين السابع عشر والثامن عشر في سائر أوروبا الغربية، وعلى الأخص في بريطانيا، اخذوا يعملون للكشف عن المادة وتحسين التكنولوجيا، ومن ثم أحدثوا انقلابا في استخدام الحديد، وحوروا في آلات النسيج، واخترعوا الآلة البخارية، وانفتح أمامهم عصر السك الحديدية ونظام المصانع.

وكان لطبقة التجار المتحررين الواثقين بأنفسهم– بنظام ائتماني وانضم إليهم السادة الزارع المستنيرون، والصناع الأشداء المعتمدون على أنفسهم، والكل على استعداد لأن يقوموا بالتجارب، ويعضدوا هذه التجارب بمدخراتهم الخاصة ومدخرات غيرهم. وقد يسر هذا الجمع بين التكنولوجيا الحديثة والتوسع في الادخار تحقيق زيادات في الإنتاجية، إذا استطاع العامل الواحد أن يزيد من إنتاجه في كل ساعة من ساعات العمل. أما الفائض فقد أمكن إعادة استثماره في توسع آخر.

وكانت هذه الطريقة تعتمد على الاحتفاظ بالمستوي المنخفض للاستهلاك العام. ولم يفد جمهور العمال بادئ الأمر من النظام الجديد، إذ كانوا جهلاء وبلا تنظيم ومكدسين في المدن، كانوا يسهمون في الادخار الضخم الجديد بالعمل مقابل أجور أقل بكثير من إنتاجيتهم الحقيقة. ولكن الادخار كان يقوم به المنظمون الذين كانوا يعيدون استثماره من أجل التوسع في نطاق الاقتصاد بأكمله.

وعن هذا "التراكم البدائي" الضخم نشأ ما يمكن أن يسمى "الانطلاقة" نحو نموذج جديد من الاقتصاد القومي حيث كان رأس المال الجديد يطبق على كل عمليات الإنتاج، فساعد التوسع في الجزء على التوسع في الكل من نوع من قوة الدفع الداخلية التي وضعت الاقتصاد القومي في مداره في النهاية باعتباره ذلك النموذج الجديد من المجتمع الرأسمالي المصنع المتقدم والقائم على الفن الإنتاجي، والذي نراه حولنا في العالم الغربي اليوم.

هذه، إذن، هي الثورات الأربع التي غيرت المجتمع التقليدي لتقدم لنا الصورة الحديثة للعالم الذي نعرفه. والواقع أن مجتمع شمال المحيط الأطلسي، قبل كل شيء، هو الذي بدأت فيه بنوع خاص كل هذه الثورات، ونمت، وتفاعلت بعضها مع بعض، واجتمعت لتخلق نوعا جديدا من المجتمع. وقد بدأت الانطلاقة أول ما بدأت في بريطانيا، ثم واصلت سيرها في بلاد تشبه بريطانيا في أحوالها الاجتماعية الأساسية: سيطرة طبقة التجار، ووجود مجتمع مفتوح نسبيا، والضغط العلوي للمجموعات

الاجتماعية الجديدة من التجار والعمال والزراع– والاتجاهات الأساسية للاهتمام العلمي والطموح المادي، وقد حدث بنوع خاص في البلاد غير المأهولة بالسكان التي استوطنها الأوروبيون فيما وراء البحار– وفوق كل ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية– إن كان هناك تدفق متبادل لرأس المال واعتماد البلاد كل منها على الآخر في التبادل التجاري، وهو ما كان يعني أن كل تلك البلاد قد عاونت بعضها البعض على السير قدما في التوسع في الإنتاج: فبريطانيا أشعلت شرارة النمو في أوروبا. وكانت الاستثمارات البريطانية والأوروبية حافزا على التوسع في الولايات المتحدة وإذا عدنا إلى سبعينات القرن التاسع عشر وجدنا أن دول شمال الأطلسي كانت تقدم أكثر من ٦٠% من رأس المال الأجنبي الذي اقترضته تلك المناطق، كما كانت تمثل فيما بينها ما يعادل ٧٠% من التجارة العالمية.

وفي يقيني أن مدى ما أحرزه هذا التعاون المتبادل من أثر طيب على زيادة الثروة الجديدة يمكن إظهاره عن طريق الحالات التي منينا فيها بالفشل بصورة أفضل من إظهاره عن طريق الحالات التي أحرزنا فيها النجاح. ويمكن لهذا المجتمع الأطلنطي أن يظل أغنى من أي مجتمع آخر في العالم على الرغم من أنه اجتاز، خلال السبعين إلى المائة سنة من سنوات التعاون المتبادل، حربين ضروسين أحدثنا من التدمير الفظيع الشديد الوطأة ما لم يكن يخطر ببال أحد، وإلى الحد الذي لا يمكن معه لأي شعب على ظهر البسيطة أن يستعيد ثروته بعد حلول مثل هذا الخراب والضياع. ولكن لا: فإن هذا المجتمع المتعمد بعضه على بعض، حتى وهو يقاتل ضد بعضه البعض، قد استطاع أن يخلص نفسه من هذين الأتونين، ويحقق

مستويات من الثروة والرفاهية أرفع مما تحقق في أي وقت مضى. وهذا، على ما أظن، أروع مقياس لفاعلية أساليب العلم الجديدة، وأساليب التكنولوجيا الجديدة، والميدان الجديد للادخار في تطبيقه على إنتاج الثروة.

وليست هذه نهاية القصة، بل بالعكس، فإن هذه المجموعة من البلاد الغنية– بريطانيا ودول الكومنولث البريطاني والولايات المتحدة وغرب أوروبا– لا تمثل في اللحظة الراهنة القدرة على الثروة الحاضرة فحسب، بل على الثروة المستقبلة التي ليس لدينا في الحقيقة فكرة واضحة عنها. فالتغييرات في التكنولوجيا أصبحت أقوى وأكثر وقوعا، كما أن آفاقا جديدة تتفتح في مجال الطاقة وفي الكيميائيات وفي التوسع المستمر في تطبيق العلم على الإنتاج.

وفوق كل هذا فإننا لا ننتج إلى حدود أقصى الطاقة، إذ أن نطاق احتياطياتنا يتمثل في أننا لا ندير عجلتنا الإنتاجية بكامل قوتها إلا في وقت الحرب، عندما نكرس جهودنا للخراب والدمار. فإن أعظم فتراتنا إنتاجا هي تلك التي ندمر فيها إلى أقصى حد كل ما ننتج، ولم نتخلص بعد من هذه الحماقة بسبب الأهمية الخرافية التي نعلقها على برامج تسليحنا.

وهكذا نجد أن مجموعة الدول الفاحشة الغنى هذه تزداد غنى، ويمكنها أن تزداد أكثر ولكنها ليس لها الآن ما يتساوي مع ثرائها من التأثير على سائر دول العالم. ففي القرن التاسع عشر كان جزء من رأس المال الذي خرج من هذا المجتمع المتزايد في ثرائه بحثا عن الربح، يذهب إلى

المستعمرات، إلى الهند وإلى الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية، وكان جزء من نمو عالم المحيط الأطلنطي يعزي إلى حد ما إلى شراء المواد الخام من الدول الأقل تقدما فيما وراء البحار. وأما في القرن العشرين فإن هذا النوع من التعاون المتبادل بين مركز صناعي وبين منتجي المواد الخام فيما وراء الحدود، أخذ يضعف. أما في خلال السنوات العشرين أو الثلاثين الأخيرة فقد زاد الإنتاج الداخلي للغرب بسرعة أكبر من حاجته إلى الواردات. ولم نعد بالضرورة نجر سائر العالم وراءنا بالمعنى المشبع بالأمل الذي كان مفهوما في القرن التاسع عشر. فالحافز التلقائي الذي نعطيه للنمو فيما وراء البحار أصبح الآن أقل بكثير مما كان عليه منذ سبعين سنة مضت، والسبب في ذلك التغير العميق الذي طرأ على عملياتنا الصناعية، ذلك أننا نطبق العلم بحرية أكبر جدا عن طريق التكنولوجيا المتغيرة لدرجة أن فن البدائل قد بلغ مبلغا كبيرا من الفاعلية. وفي كثير من الحالات يمكن الآن إنتاج المواد الخام التي اعتدنا أن نعتمد عليها داخل حدودنا. وإذ نقول هذا يخطر ببالنا المطاط الصناعي، والخيوط الجديدة لصنع الأقمشة، والكيميائيات البترولية، ويمكن أن نتصور حتى ما يحل محل الشكولاتة. ولهذا لم يعد لنا تلقائيا من قوة الأثر في تنمية العالم الخارجي ما كان لنا في أيام نمونا وثرائنا الأولى. لقد كنا نسد الفجوة بالمعونة الاقتصادية غير العادية، ولكننا لا ننظر إلى هذه المهمة على أنها التزام مقرر، بل لا تزال وسيلة وقتية. وعلى أية حال فالمساعدة ضئيلة جدا.

ثم هناك تغيير كبير آخر يبدل من العلاقة، وهو بكل بساطة أن الغرب قد أتم انطلاقة نحو التجديد، وأما البلاد الناشئة فلم تفعل ذلكبعد، وبخاصة لأنها لم تتم المرحلة الأولى القاسية، وهي مرحلة الادخار المبكر.

ذلك أن البدء في عملية الادخار برمتها مهمة ضخمة، تتطلب تحقيق نوع من قوة الدفع. ولابد من التأثير على كل أجزاء الاقتصاد القومي إذا أريد تغيير النمط الاقتصادي بأسره. فتعديل بسيط هنا وتنمية قليلة هناك قد تغير أجزاء من الاقتصاد القومي، ولكنك لا تصل إلى "الانطلاقة" الفعلية نحو نموذج جديد من الاقتصاد المنتج الذي حدث في الغرب إلا عندما يبدأ طوفان التغيير يفجر أنحاء المجتمع كله.

ولكن هذا التطور الذي يحدث في مجتمع تقليدي يتطلب قدرا كبيرا من رأس المال، لأنك لابد لك من أن تجري تغييرا وتبديلا في كل شيء تقريبا: التعليم والفلاحة والنقل والقوى والصناعة– كل هذه جميعا يجب أن تتغير. ومعنى هذا رأس المال لا يطلب بمقادير صغيرة بل على نطاق ضخم. ومع ذلك فالمجتمع في تخلفه لا يزال فقيرا جدا إلى الحد الذي لا يستطيع مع الادخار معه الادخار على نطاق واسع كهذا.

هذا هو التناقض في المرحلة التي سماها ماركس "التراكم البدائي"– المجهود الأول الكبير للادخار الذي يجب تحقيقه إذا كان لابد للقوة الدافعة الجديدة من أن تبدأ. ولكن الأثر الاستعماري الغربي على سائر العالم لم يخلق مثل هذه القوة الدافعة، بل خلق بعضا من الروح العصرية: مبادئ التعليم والصناعة العصريين، وبعض المحاصيل النقدية توجه إلى أسواقالصادرات، وبعض الموانى وبعض وسائل النقل، وبعض مبادئ الإدارة الحديثة. ولكن كل هذا لم يصل إلى قوة الدفع الكاملة للنمو المتواصل.

ونتيجة ذلك أن الثغرة بين هذه البلاد الغربية التي بلغت أوجها في حياتها الاقتصادية، وبين تلك التي لم ترتفع عن الأرض بعد، تميل في الوقت الراهن إلى الاتساع، لا إلى الضيق. فنحن في الغرب قد أكملنا المرحلة الأولى للتراكم البدائي، ولدينا آلة نستخدمها من أجل توسع آخر، وقد أفلحنا مصادفة في اقتناء الآلة حينما كان عدد سكان بلادنا لا يزال في مستوى منخفض نسبيا. فأما وقد أصبحنا في الأوج فيمكن مضاعفة ثروتنا بفائدة مركبة لأننا أغنياء من قبل. وعلى الرغم من ذلك فهذه دورة نعرفها جيدا في الحياة العائلية، فإنه من الأيسر جدا على الرجل الغني أن يستثمر أمواله ويزداد غنى مما هو على الفقير أن يبدأ الاستثمار على الإطلاق. فإذا صح هذا على الأفراد فإنه يصح أيضا على الدول، ذلك أن الدولة التي لم تجتز بعد مرحلة الأمان في عملية الادخار تكون عرضة لأن تصبح أفقر مما هي. يضاف إلى ذلك الصعوبة التي تنشأ عن زيادة عدد السكان زيادة مطردة في نفس الوقت.

وهكذا نجد أن عالمنا اليوم منقسم انقساما معقدا مفجعا. فهناك جزء من الجنس البشري قد اجتاز ثروات التطور الحديث وخرج منها على الجانب الآخر إلى نمط جديد من الثروة المتزايدة. ولكن الغالبية العظمى من بقية الجنس البشري لا يزال عليها أن تحقق أيا من هذه الثورات. وتجد هذه البلاد نفسها في موقف بعيد عن التوازن قبل البدء في الحركة الكبرى لقوة الدفع الاقتصادي والاجتماعي. إن العالم التقليدي القديم لهذه البقية من الجنس البشري يغالب الموت، وأما العالم الجذري الجديد فلم يولد بعد. وإذا كان الأمر كذلك تغدو الفجوة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة، لا محالة، أعظم مشكلة مفجعة ملحة في أيامنا هذه.